الأمم المتحدة

CAC/COSP/IRG/2013/2

Distr.: General
21 March 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

فريق استعراض التنفيذ
الدورة الرابعة
فيينا، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقَّت*
المساعدة التقنية

المساعدة التقنية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكِّرة من الأمانة

أولاً- مقدِّمة

١- إنَّ تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة أمر محوريٌّ لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) بنجاحٍ وثبات. ومن المهمّ، عند النظر في الوفاء عالميا بتلك الاحتياجات، أن توضع في الاعتبار المادتان ٦٠ و٦٢ من الاتفاقية، الواردتان ضمن الفصل السادس ("المساعدة التقنية وتبادل المعلومات").

٢- وتُعطي هذه المذكّرةُ لمحةً عامةً عمَّا استجد في استجابة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب) للاحتياجات المستبانة إلى المساعدة التقنية منذ صياغة الوثيقة CAC/COSP/2012/3 من أجل دورة فريق استعراض التنفيذ الثالثة. وتقدِّم الورقةُ وصفاً للأنشطة التي نُفِّذت منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلى جانب التخطيط حالياً للمساعدة التقنية مستقبلاً، مع مراعاة أهمية القيام قُطرياً، مبادرةً وتوجيهاً، بتقديم المساعدة التقنية المتكاملة والمنسقة، كما أكّد عليه مجدّدا مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في قراريه ٤/٣ و١/٤

* CAC/COSP/IRG/2013/1.

190413 V.13-81985 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وأعاد التأكيد عليه فريق استعراض التنفيذ في دورته الثالثة. وينبغي أن يتم، في المقام الأول، في سياق الأفرقة العاملة التابعة للمؤتمر، النظر في تقديم المساعدة التقنية الإضافية المتعلقة بالمنع وباسترداد الموجودات.

٣- وأعاد الفريق تأكيد طلبه الوارد في قرار مؤتمر الدول الأطراف ١/٤ الداعي إلى مواصلة المكتب تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية، في ضوء مجالات الأولوية المحدَّدة نتيجة لعملية الاستعراض، بوسائل منها توفير الخبرة الفنية المباشرة بشأن الأنشطة المتعلقة بكل من السياسات وبناء القدرات وكذلك في برامج المكتب الإقليمية، حسب الاقتضاء، باستخدام الطائفة الواسعة من أدواته للمساعدة التقنية مع مراعاة النهج الثلاثي (العالمي والإقليمي والوطني).

ثانياً- المساعدة التقنية المقدَّمة

ألف- المعاونة في تحديد الاحتياجات إلى المساعدة التقنية

٤- ترد في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2013/4 المعلومات المقدَّمة من المكتب دعماً لآلية استعراض التنفيذ، بما في ذلك تدريب الخبراء والمنسقين الحكوميين وكذا المساعدة المخصّصة المقدّمة للبلدان لاستكمال تقييمها الذاتي.

٥- وعلاوةً على عملية الاستعراض الرسمي، أُجري تحليل للثغرات التشريعية بناء على طلب الدول الأطراف في الاتفاقية التي تسعى إلى الاستعداد للاستعراضات المقبلة أو استبانة الاحتياجات إلى المساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، قدَّم المكتب المساعدة إلى إثيوبيا وإكوادور وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا. كما أنَّ تلك التحليلات الشاملة أتاحت للدول تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين إطارها التشريعي الحالي بغية تنفيذ الاتفاقية على وجه أفضل. ووردت طلبات إضافية من بيلاروس وجزر سليمان وليسوتو ونيبال، وسوف يباشَرُ العمل في هذا المجال في عام ٢٠١٣.

٦- وأُجريت أيضاً، في إثيوبيا وبنما وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان، تحليلات للثغرات من أجل تقييم قدرات الهيئات/المؤسسات الوطنية المكلَّفة بمنع الرشوة والتوعية بها والكشف عنها وملاحقتها (لا سيما في وكالات مكافحة الرشوة).

باء- المساعدة التقنية التي يقدّمها المكتب في مجالي التشريعات وبناء القدرات

١- إطار المساعدة المقدَّمة ومواردها

٧- ظلَّ المكتب يقدِّم تشكيلةً واسعةً من المساعدة التقنية المكيّفة، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ويستحدث أدوات تشمل الاتفاقية بحذافيرها لتلبية طلبات الدول الأطراف المتزايدة. وكانت المساعدة الموفَّرة متعلقة، بالتالي، بالجوانب التي يشملها الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) والفصل الخامس (استرداد الموجودات).

٨- وقُدِّمت المساعدة في إطار البرنامج المواضيعي المعنون "تدابير مكافحة الفساد والاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية (٢٠١٢-٢٠١٥)"، بواسطة عدة مشاريع عالمية تدار من مقرِّ المكتب، منها مشروع "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد" ومشروع "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل النزاهة في نظم الاشتراء العمومي" ومشروع "الحوافز من أجل نزاهة الشركات وتعاونها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وبرنامج الموجِّهين في مجال مكافحة الفساد وبرنامج للتوعية والاتصال بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة.

٩- ويقدِّم المكتب جزءاً رئيسياً من المساعدة التقنية عن طريق برنامج الموجِّهين في مجال مكافحة الفساد، الذي تم إحياؤه في عام ٢٠١١، وذلك بإيفاد مستشار وطني إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإيفاد مستشارين ذوي مسؤوليات إقليمية إلى بانكوك (لجنوب شرق آسيا) وكينيا (لشرق أفريقيا) وبنما (لأمريكا الوسطى). وما فتئ هؤلاء المستشارون يوفِّرون خبرات فنية يمكن نشرها على وجه السرعة على كلا الصعيدين القُطري والإقليمي تيسيراً للقيام، موقعياً، بإرشاد الدول الأطراف التي تطلب المساعدة في توطيد التشريعات والمؤسسات من أجل تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية وبإسداء المشورة لها. وقد شاركوا أيضا في العديد من الأحداث وحلقات العمل التدريبية والمؤتمرات في مجال مكافحة الفساد روّجت لها سائر الجهات المقدِّمة للمساعدة التقنية. ومع أنَّ تقديم المساعدة التقنية من خلال هذا البرنامج إلى أمريكا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد توقَّف نظرا لنقص التمويل، فإنَّ مستشارين إقليميين جدداً سيوفَدون إلى القاهرة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وداكار (أفريقيا الغربية والوسطى) وسوفا (منطقة المحيط الهادئ) ونيودلهي (جنوب آسيا) وفيينا (بالنسبة للجزر النامية الصغيرة) وسيوفَد مستشارون وطنيون إلى جنوب السودان وموزامبيق.

١٠- كما أنَّ شبكة المكاتب الميدانية التابعة لمكتب المخدرات والجريمة شرعت هي أيضا أو استمرت في تنفيذ مشاريع مكتملة مناهضة للفساد في بلدان معيّنة، منها إندونيسيا وأفغانستان وبوليفيا والعراق وكولومبيا ومصر ونيجيريا.

١١- وتُموَّل أنشطة المكتب المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تكلفة توفير العديد من الخبراء الفنيين اللازمين لتقديم المساعدة، من خلال مساهمات من خارج الميزانية. وقد تزايد باطِّراد دعم البلدان المانحة، مما يعكس ازدياد الثقة في الانجاز الفعّال للبرنامج. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، أُتيح ما مجموعه نحو ٢١,٥ مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي يديرها مقرّ المكتب في مجال مكافحة الفساد. ووردت تبرعات بصورة خاصة من الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وبنما والسويد وفرنسا وكندا ولكسمبرغ والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي واللجنة الأولمبية الدولية وشركة "سيمنز". ولا يشمل هذا الرقم المساهمات المقدَّمة إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب لتنفيذ برامج قُطرية، بعضها حجمه كبير جداً. كما أنه لا يشمل المساهمات المتاحة لتسيير آلية استعراض التنفيذ.

٢- المساعدة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٢- ساعد المكتبُ أربعةً من البلدان الخمسة التي صدَّقت على الاتفاقية منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بناءً على طلبها، في العملية السابقة للتصديق. ويُذكَرُ تحديداً أنَّ حلقة عمل بشأن المساعدة المعيارية والتقنية لتسهيل التصديق على الاتفاقية قد نُظِّمت من أجل حكومة ميانمار. وقد أثمرت الدعوةُ التي اضطلع بها المكتب سويّةً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ (لا سيما الحلقة الدراسية الإقليمية السابقة للتصديق في ساموا في عام ٢٠١٠)، حسبما يُستدَلّ من تصديق ناورو على الاتفاقية. وزيادة على ذلك، قام المكتب بدعوةٍ أفضت إلى تصديق سوازيلند وجزر القمر.

٣- المساعدة التشريعية لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية

١٣- بينما اعتمد العديد من البلدان بالفعل تشريعات وطنية تتماشى مع الاتفاقية، ظلَّ المكتب يتلقَّى طلبات من دول ترغب في تحسين تشريعاتها الوطنية منعاً ومحاربةً للفساد.

١٤- وقُدِّمت مساعدة في الصياغة التشريعية ومشورة قانونية إلى ١١ دولة تسعى إلى اعتماد أو تعديل تشريعات داخلية لتنفيذ الاتفاقية، أي البرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان والصومال والفلبين وكينيا ومنغوليا وميانمار. واستُخدمت هذه المساعدة لتعزيز قدرة الدول على صياغة وتنفيذ التشريعات و ضمان صوغ تلك التشريعات طِبقا لمقتضيات الاتفاقية. وبينما تناولت معظم النصوص التشريعية مسألة الفساد على نحو شامل، فقد غطَّت عدة قوانين جوانب معيّنة مثل إعلان الأصول، وغسل الأموال، ورشو الموظفين العموميين الأجانب، والمساعدة القانونية المتبادلة، وحماية الشهود ومسؤولية الشركات. وفي عدّة حالات، أُطلعت السلطات على أمثلة وممارسات جيدة من دول أخرى.

١٥- وفي بوليفيا (دولة - المتعدِّدة القوميات)، مثلاً، ساند المكتب وزارة الشفافية المؤسسية ومكافحة الفساد في تعزيز الإطار القانوني الوطني لتنفيذ الاتفاقية، ولا سيما التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية الشهود جريًا على المعايير الدولية، وفق الاحتياجات المستبانة من خلال البرنامج التجريبي لاستعراض الاتفاقية.

٤- المساعدة في تعزيز الإطار الوطني المؤسسي والسياساتي لمنع الجريمة ومحاربتها بفعالية

١٦- قدَّم المكتب دعما واسع النطاق إلى الدول الأعضاء لكي تحسِّن قدرتها على منع الفساد وعلى كشفه والتحقيق فيه.

١٧- فقد وُضعت في البرازيل ومصر، بمساعدة المكتب، استراتيجيات لمكافحة الفساد من خلال مشاريع معيَّنة، وكذا في جورجيا على أساس مخصص.

١٨- وقُدِّمت مساعدة على إنشاء وتعزيز الأطر والهياكل والسياسات والعمليات والإجراءات المؤسسية لمنع ومكافحة الفساد على نحو فعّال، بما في ذلك داخل مؤسسات في بوليفيا وتونس ومصر وبواسطة حلقات دراسية في شرق آسيا وآسيا الوسطى، مع التركيز خصِّيصا على نظم إعلان الموجودات والإقرارات المالية فضلا عن سياسات تنازع المصالح.

١٩- وساعد المكتب أيضا مؤسسات معنية في قدراتها الوقائية والتحقيقية والادعائية على منع ومكافحة الفساد بفعالية في إندونيسيا وأوغندا وإيران وبنما وتايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وكمبوديا وكولومبيا ومصر وميانمار والهند. وشملت الأنشطة صياغة اختصاصات الوكالات الجديدة لمكافحة الفساد؛ وتقديم خدمات استشارية لحلقات عمل بشأن التنسيق بين الوكالات والتدبير الاستراتيجي والاستراتيجيات الإعلامية والتواصل عند

الأزمات فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛ وكذا دورات تدريبية ورحلات دراسية للموظفين الحكوميين مخصَّصة لتعلُّم الجوانب العملية من عملهم اليومي بتبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة، لا سيما فيما يتصل بالتحقيقات المالية. وفي الهند، على سبيل المثال، نظَّم المكتب ثلاث حلقات عمل ترمي إلى زيادة قدرات نظام العدالة الجنائية وتعزيز قدرات هيئات مكافحة الفساد على التحقيق والادِّعاء. وعقدت حلقات العمل في أكاديمية الشرطة في راجاستان، جايبور، راجاستان؛ وأكاديمية الدولة للشرطة في بيجو باتنايك، بهوبانسوار، أوديشا؛ ومكتب التحقيقات المركزي، أكاديمية غازي آباد، أوتابراديش. وشارك في حلقات العمل، التي اشتملت على مناظرات ودورات تفاعلية، موظفون كبار ينتمون إلى مكتب التحقيقات المركزي، ومكاتب مكافحة الفساد/إيرادات الرقابة في الولايات ومديرية الإنفاذ والوكالة المركزية للجمارك والمكوس ووكالة التحقيقات الوطنية.

٢٠- كما نُظِّمت حلقات عمل إقليمية متعلقة بمسائل ذات صلة في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. وعلى الصعيد العالمي، شارك المكتب، في إطار شراكة مع مفوضية إندونيسيا للقضاء على الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المؤتمر الدولي المعني بالمبادئ اللازمة لوكالات مكافحة الفساد، المعقود في جاكارتا، إندونيسيا، الذي اعتمد "إعلان جاكارتا بشأن مبادئ مكافحة الفساد"، وهو عبارة عن جملةٍ من المبادئ الجوهرية لضمان سلطة تلك الوكالات وصون استقلالها التشغيلي.

٢١- ومع أنَّ الدعم كثيرا ما قُدِّم على أساس مخصَّص، فقد وُضعت ونُفِّذت أيضا مشاريع قُطرية محدَّدة تلبيةً لاحتياجات البلدان إلى بناء القدرات بشكل عام.

٢٢- ففي مصر، على سبيل المثال، واصل المكتب تنفيذ مشروع كبير لمكافحة الفساد، في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. ويتمثَّل الغرض المنشود من المشروع في مساعدة الحكومة المصرية على إيجاد آليات فعالة لمحاربة الفساد وغسل الأموال في مصر، وكذا لإرساء الإطار الضروري لتنفيذ الاتفاقية. ويستمر المشروع في دعم تنفيذ سلسلة من الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك بلورة استراتيجية وطنية، أعطى لها اعتماد دستور جديد دفعةً جديدة.

٢٣- وساند المكتب، من خلال مشروعين كبيرين لمكافحة الفساد، أجهزة لإنفاذ القوانين، مثل الشرطة الوطنية الإندونيسية ومكتب المدَّعي العام الإندونيسي ووحدة التحقيقات المالية الإندونيسية ومفوضية القضاء على الفساد ووحدة التحقيقات المالية الإندونيسية والمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، في زيادة القدرة والاحترافية والشفافية من خلال المساعدة التقنية وكذا برامج تدريبية متخصّصة. كما أنَّ الدعوة التي قام بها منتدى

مكافحة الفساد في نطاق المشروع مهَّدت السبيل لاستصدار الاستراتيجية الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل بشأن منع واستئصال الفساد. وقد أقامت المنصّة للتحاور الرئاسي مع المجتمع المدني حول أمور الفساد. ودعما لاستراتيجية الحكومة المكافحة للفساد، عمل المكتب مع وكالة التخطيط والتنمية ووكالة الإحصاءات الوطنية على وضع مؤشّر السلوك المناوئ للفساد، الذي يعد الأول من نوعه وسيكون من دلائل نجاح استراتيجية الحكومة الطويلة الأجل لمكافحة الفساد.

٢٤- وقد ازداد اهتمام الدول الأعضاء بضمان نزاهة المؤسسات العمومية ومساءلتها والرقابة عليها وشفافيتها، خاصة لمنع الفساد في مؤسسات العدالة الجنائية مثل جهاز القضاء والادِّعاء والشرطة ومراقبة الحدود والسجون. وقدَّم المكتب دعما ملموسا في تلك المجالات لإندونيسيا والبرازيل وبنما والصومال ("بونتلاند" و"صوماليلاند") وكمبوديا، ونيجيريا، مروّجاً لتنفيذ مبادئ بانغالور الأساسية لسلوك الجهاز القضائي (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠٠٦) ومعايير المسؤولية المهنية لأعضاء النيابة العامة وبيان واجباتهم وحقوقهم الأساسية (قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٢/١٧) وسائر المعايير ذات الصلة التي تحكم موظفي العدالة الجنائية.

٢٥- ومن خلال مشروع معيَّن نُفِّذ بالشراكة مع المحكمة العليا لإندونيسيا، دعم المكتب، مثلاً، مركز التدريب القضائي بإعداد نمائط ومواد تعليمية للمرحلتين الثانية والثالثة من البرنامج التدريبي، مع التركيز على نوعية صنع القرار والأثر الاجتماعي للأحكام القضائية ونزاهة القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة في تحضير القواعد الإجرائية للمصادرة غير المستندة إلى الإدانة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٠. وقد صدرت القواعد الإجرائية. ودعم المكتب أيضا شبكة للرصد القضائي تعمل عناصرها كمواقع للتظلُّم، بتقديمه منحاً لمؤسسة سورابايا للمعونة القانونية (شرق جاوا)، التي تنسِّق شنّ حملة على الفساد القضائي والتدريب على رصد المحاكم في تسع مقاطعات.

٢٦- وفي نيجيريا، وعلى أساس الحصيلة الإيجابية للتعاون سابقاً بين الحكومة النيجيرية والمكتب، اكتمل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مشروع مموَّل من الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى توفير الدعم الفعال لتنسيق مكافحة الفساد، ورسم السياسات والتشريع، واتِّباع نهج قائم على الأدلة؛ وتعزيز القدرة المؤسسية والعملياتية في الوكالات الرئيسية لمكافحة الفساد، والشرطة والجهاز القضائي مع التشديد على التعاون؛ وزيادة المحاسبة والشفافية وإشراك المجتمع المدني على ضوء محاربة الفساد.

٢٧- ونُظِّمت أيضاً، في آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ، حلقات عمل إقليمية بشأن نزاهة القضاء ، بغية تبادل المعلومات عن الممارسات الجيِّدة وترويج التعاون الإقليمي على الإصلاح القائم على النزاهة. ورُتِّبت محاكمة صورية لتدريب محقِّقين ومدَّعين في شرق أفريقيا. وعلى المستوى العالمي، شارك المكتب في الاجتماع السابع للفريق المعني بنزاهة القضاء، الذي عُقد لإسداء المشورة حول أولويات الفريق وبرنامجه وهيكله مستقبلاً، وفي مؤتمر دولي معني بترويج الشفافية والمحاسبة من أجل نظم النزاهة المدعَّمة، نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر. وشرع المكتب أيضا في التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لبناء النزاهة في القطاع الأمني.

٢٨- وظلَّ المكتب يحتفظ بقائمة السلطات المختصة المعنية بالمساعدة في تدابير المنع، عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان الأمين العام قد تلقَّى إشعارات من السلطات المختصَّة من ٨٣ دولة طرفا للمساعدة في تدابير المنع. وستُوفَّر المعلومات عن السلطات المختصَّة في دليل حاسوبي مباشر متاح لتستفيد منه تلك السلطات والوكالات الحكومية رهناً بفتح حسابِ مُستخدِم.

٥- المساعدة في التعاون الدولي على الأمور الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد

٢٩- استمر المكتب في تشجيع التعاون فيما بين السلطات المختصة وأجهزة مكافحة الفساد والممارسين العاملين في مجال التعاون الدولي على الأمور الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد (خاصة المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين). وساهم المكتب في عدد من الكتيّبات بشأن التعاون الدولي وضعها فرع الجريمة المنظمة وقسم العدالة: دليل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين ودليل التعاون الدولي لأغراض مصادرة عائدات الجريمة ودليل الترحيل الدولي للمحكوم عليهم.

٣٠- وقُدِّمت المساعدة أيضا على الصعيد الوطني. كمثال على ذلك، ساند المكتب كولومبيا على وجه التحديد في تعزيز القدرة التقنية للمؤسسات المسؤولة عن التحقيق في الفساد أو الحكم القضائي عليه. وجرى التركيز خصوصاً على جمع وتقديم الأدلة التي تمكّن السلطات الكولومبية من التحقيق المشترك مع محققين من دول أجنبية.

٣١- وزيادةً على ذلك، شارك المكتب بفعالية في اجتماعات تهدف إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب، بما في ذلك في سياق الجهود المستمرة لاسترداد الموجودات. وفي تلك الاجتماعات، تبادلت الوفود معلومات عملياتية، مما عزَّز

قنوات التواصل والتحاور. ونظّم المكتب أيضاً حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في الشؤون الجنائية لصالح غرب آسيا وآسيا الوسطى وأسهم في الاجتماعات ذات الصلة التي نظمتها المنظمات الشريكة والتي ضمت سلطات مكافحة الفساد وغيرها من المؤسسات المختصة في آسيا ككل وأمريكا الوسطى وأفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي ومنطقة نهر الميكونغ الكبرى والشرق الأوسط والمحيط الهادئ وغرب آسيا وآسيا الوسطى.

٣٢- ونُظِّمت تظاهرات عديدة على المستوى الوطني. ففي اليمن، مثلا، شارك المكتب بخبراء مختصّين في مكافحة الإرهاب في حلقة عمل مشتركة بشأن التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. واتفق مشاركون من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل والجهاز القضائي ومؤسسات مختصّة أخرى على عدد من التدابير التي يلزم اتخاذها تحسباً لتعزيز التعاون المؤسساتي وتحسين فعالية صرح التعاون الدولي.

٣٣- وظلَّ المكتب يحتفظ بقائمة للسلطات المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المؤقتة، وهي تحتوي حاليا على معلومات للاتصال بـ ١٠٢ سلطة. وستُوفَّر المعلومات عن السلطات المختصَّة في دليل حاسوبي مباشر متاح لتستفيد منه تلك السلطات والوكالات الحكومية رهناً بفتح حساب مُستخدِم.

٦- المساعدة في المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات

٣٤- ظلَّ المكتب يشتغل على المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات، لا سيما عن طريق المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي (ستار). وقد ازداد الدعم الدولي لمخطط استرداد المعلومات عموماً، بما في ذلك المبادرة الآنفة الذكر، زيادةً مرموقة. وظلت سنة ٢٠١٢ تشهد اضطرابات سياسية في العالم العربي، مما أتاح فرصاً وطرح تحديات فيما يتعلَّق باسترداد الموجودات. وجاء تغيير النظم في خضمّ النداءات الداعية إلى وضع حد للفساد وما صاحبها من مطالبة الناس بإرجاع "ما لهم" من موجودات. ولم تكن تلك التطوّرات حكرًا على العالم العربي، وما فتئت المبادرة المذكورة تعمل على نطاق عالمي، سعياً منها إلى تلبية الطلب على خبرتها وتدريبها ومشورتها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وغير ذلك من البقاع.

٣٥- وفي الوقت الراهن، توفِّر المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المساعدة التقنية القطرية في ٢٣ بلداً ولمنظمة إقليمية تمثل خمسة بلدان. وخلال عام ٢٠١٢، طلب المساعدة ١١ بلدا إضافيا. واستفاد أيضا موظفون قانونيون وموظفون

مسؤولون عن إنفاذ القوانين ومنظمات إقليمية وهيئات مهنية ومؤسسات حكومية من الإرشاد المباشر من لدن موظفين تابعين للمبادرة جاؤوا من البنك الدولي والمكتب. وقد أعانت المبادرة البلدان، بناءً على طلبها، على وضع تشريعات لتعزيز أطرها القانونية دعماً لاسترداد الموجودات، وساعدت على وضع أطرها المؤسسية وتعزيز قدرتها على النجاح في جهود استرداد الموجودات. وإجمالاً، نظَّمت مبادرة ستار ١٢ تظاهرة تدريبية قُطرية وأيضاً إقليمية، في عام ٢٠١٢، فدرَّبت بذلك، في المجموع، ما يربو على ٧٠٠ ممارس لاسترداد الموجودات. ونتيجة لهذا الدعم، أفلحت الحكومة في التدابير المتخذة لاستعادة الموجودة، بينما ما زالت عدة حالات جارية.

٣٦- واستمر العمل على المبادرة الخاصة بجهات الاتصال، التي أوجدتها مبادرة ستار بالشراكة مع الإنتربول، وهناك حاليا ٩٠ بلدا مسجَّلاً في المبادرة المذكورة. وستُطلق، في عام ٢٠١٣، منصَّة لتمكين جهات الاتصال من التواصل بصورة مأمونة. ويحتفظ المكتب أيضا بقائمة بجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات والتي عينتها الدول الأطراف في الاتفاقية، وهي تحتوي في الوقت الحاضر على ٥٨ جهة. وقد يسَّرت مبادرة ستار إنشاء شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وهي شبكة إقليمية تدعم عمليات استرداد الموجودات ومصادرتها، وكذلك الشبكة الإقليمية لاسترداد الموجودات التي أسَّستها البلدان الأعضاء في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال (أمريكا الجنوبية).

٣٧- وقد آتت الدعوة التي قامت بها مبادرة ستار أكلها، مثلما يشهد على ذلك الإعلانُ الذي اعتمده مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين، الذي جدَّد فيه القادة التزامهم بحرمان عائدات الفساد من الملاذ الآمن وباسترداد الموجودات المسروقة وردِّها. وساندت مبادرة ستار أيضا رئاسة مجموعة الثماني وحكومة دولة قطر على إطلاق وتنفيذ المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة [الموجودات]، الذي يتيح فرصة فريدة لجمع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل إجراء مناقشة صريحة للتحديات والتوقعات فيما يتعلق باسترداد الموجودات من جانب كل من الدول الطالبة والدول متلقية الطلب.

٣٨- وتُواصل مبادرة ستار إنتاج أدلة للمساعدة على تعقّب الموجودات المسروقة. فعلى سبيل المثال، وُزِّع على نطاق واسع تقرير عنوانه "أسياد اسميون" عن الهياكل القانونية والشركات الوهمية المستعملة للتستّر على أموال غير مشروعة واستُقبل ذلك التقرير باهتمام، وتستعمله الآن بلدان ومنظمات في العالم أجمع لاقتفاء أثر الأرباح غير المشروعة. وقد أنشئت جماعة على الإنترنت للممارسين المستردِّين للموجودات في إطار بوّابة "تراك"

(الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد). وظلَّ العمل جاريا بصدد إعداد خلاصة لحالات استرداد الموجودات، يزمع نشرها في عام ٢٠١٣، وبصدد كل من مرصد استرداد الموجودات وتوسيع أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، من أجل توفير مقوِّمات وإمكانيات إضافية بشأن ضبط وتجميد ومصادرة وإرجاع عائدات الفساد.

٣٩- وسيُقدَّم المزيد من التفاصيل إلى الاجتماع السادس بين الدورات للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات.

٧- الخدمات الاستشارية المقدّمة بغية التقليل من تعرُّض قطاعات معيَّنة من الاقتصاد للممارسات الفاسدة

٤٠- لقد احتلَّ المكتب مكان الصدارة في عدد من المسائل المستجدّة المتعلقة بمكافحة الفساد التي برزت طوال السنة الفائتة.

٤١- وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الأولمبية الدولية، عكف المكتب على وضع دراسة مقارنة جامعة لأحكام القانون الجنائي المتعلقة بالتلاعب بالمباريات والرهان غير القانوني/المخالف للأصول من الدول الأعضاء في جميع أرجاء العالم، لا سيما من تواجه تحديات خطيرة في محاربة تلك الأنشطة الإجرامية؛ وتقييم مدى انطباق الاتفاقيات المتعددة الأطراف السارية مع التركيز أساساً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وستضم الدراسة، التي ستنشر في أيار/مايو ٢٠١٣، أحكام قانون جنائي نموذجي بشأن التلاعب بالمباريات/المضاربة الرياضية والرهان غير القانوني/المخالف للأصول.

٤٢- وبدأ المكتب ينفِّذ أيضاً مبادرة للترويج للاتفاقية كإطار لتعميم ضمانات مكافحة الفساد المتعلقة بتنظيم الأحداث العامة الرئيسية، مع التركيز على الأحداث الرياضية الكبرى والأحداث الثقافية الكبرى ومؤتمرات القمة السياسية الرفيعة المستوى. واستنادا إلى توصية فريق دولي للخبراء، اجتمع في حزيران/يونيه ٢٠١٢، يجري الانتهاء من كتيِّب بشأن الممارسات الجيدة لمنع الفساد في هذا الصدد. وسيحتوي الكتيِّب على بند نموذجي يضاف فيما يتصل بإبرام العقود بين الاتحادات الرياضية الدولية والحكومات والمدن المضيفة، وكذا على قائمة مرجعية لمساعدة من يترشَّح لاستضافة حدث عمومي كبير أو ينظِّمه من حكوماتٍ ووكالاتٍ و أصحاب مصلحة آخرين على استعراض مدى الجاهزية والقدرة على منع الفساد وكشفه والتصدي له.

٤٣- وعكف المكتب أيضاً على التصدّي بفعالية لتعرُّض القطاع البيئي للفساد، مستنداً بصفة خاصة إلى خبرته المكتسبة في تنفيذ مشاريع كبيرة لمعالجة الفساد في قطاع الغابات في إندونيسيا. وأتمّ المكتب أيضاً مشروعين في مجالي الشفافية والمساءلة في خدمات المياه والإصلاح في المكسيك ونيكارغوا.

٨- المساعدة على منع الفساد في القطاع الخاص ومحاربته

٤٤- يتزايد نشاط القطاع الخاص في جهوده المبذولة لمنع ومناهضة الفساد. وثمة اهتمام بالغ في كل من القطاعين العام والخاص بالعمل معا على مكافحة الفساد في إطار الاتفاقية.

٤٥- وقد جُرِّبت في الهند والمكسيك مشاريع للمساعدة التقنية لجمع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، ابتغاء تعزيز الأطر القانونية الداخلية ذات الصلة بالقطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات العمومية (المادة ٩ من الاتفاقية) والحوافز القانونية على نزاهة الشركات وتعاونها (المواد ٢٦ و٣٢ و٣٧ و٣٩ من الاتفاقية). كما يجري إعداد برامج تدريبية معيَّنة تشترك في استهداف الفئتين معا بشأن تلك المسائل. وبناءً على الخبرة المكتسبة في كلا البلدين، نظم المكتب أيضا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اجتماعين لفريقي خبراء بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في محاربة الفساد، أحدهما في مضمار المشتريات العمومية والآخر فيما يخصّ نزاهة وتعاون الشركات، لتقاسم الخبرات الجيدة ومناقشة الدروس المستفادة على المستوى العالمي. وستعقد اجتماعات متابعة في عام ٢٠١٣. وقُدِّمت أيضا للاتحاد الروسي وتايلند والصين خدمات استشارية مخصصة.

٤٦- وانهمك المكتب أيضا في وضع استراتيجية تواصلية لترويج تدابير الاتفاقية ومكافحة الفساد داخل أوساط الشركات، تشمل التكتيك الاتصالي للوصول إلى مجموعات جديدة في القطاع الخاص؛ ومعلومات عن كيفية التخابر والتصنيف، والفرص المتاحة للشراكات الممكنة والمنتديات/الأحداث العالمية للترويج للاتفاقية في الأوساط التجارية؛ وكذا المواقع الشبكية الصغرى والمواد المتصلة بالاتفاقية والمكيّفة مع وضعية القطاع الخاص. وقد اعتمد الاستراتيجية المدير العام للمكتب/مكتب الأمم المتحدة في فيينا في شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد شُرع في إعداد عُدّة المكتب في هذا الصدد.

٤٧- وصدر، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، المجلد الثاني من المنشور المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمكتب والمعنون "منع الفساد تعزيزاً لتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم".

٤٨- وانكبَّ المكتب بفعالية على مشروع مشترك بين أصحاب مصلحة متعدِّدين، اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وجهات أخرى، يهدف إلى إعداد دليل عملي للمنشآت التجارية بشأن الأخلاقيات والامتثال، يجمع مبادرات ومعايير ومبادئ ومواد ذات صلة بامتثال القطاع الخاص لمكافحة الفساد في منشور واحد سهل الاستعمال مع استكمالها بحالات دون ذكر هوية أصحابها مستقاة من عالم الواقع، ومن المتوقَّع نشر هذا الدليل في عام ٢٠١٣. وكتكملةٍ لهذا الدليل المشترك، يعكف المكتب على إعداد منشور منفصل يضع فيه اعتبارات إضافية بشأن مختلف الخطوات التي يمكن أن تتخذها الشركات درءاً للفساد في عملياتها بإقرار برنامج فعّال لأخلاقيات مكافحة الفساد وللامتثال. ومن المتوقَّع صدور هذا المنشور أيضاً في عام ٢٠١٣.

٤٩- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إبّان الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أعلن المدير التنفيذي للمكتب مبادرة بعنوان "الاكتتاب العام الأولي للنزاهة"، بهدف إقامة الشراكات مع القطاع الخاص. واستهلّت المبادرة رسميا في احتفال خاص نُظّم على هامش الدورة السنوية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وفي إطار المبادرة المذكورة، يمكن للشركات والمستثمرين المساهمة مالياً في دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لوضع تشريعات وإنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد ولترويج النزاهة، مما يتيح للقطاع الخاص إمكانية إظهار التزامه بالتعامل مع الفساد وبأن يكون رائدا في التحلّي بالنزاهة.

٥٠- وعلاوة على شراكة المكتب مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد، اشترك المكتب بفعالية في المناقشات مع فرقة العمل المعنية بتحسين الشفافية ومكافحة الفساد التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، المتعلقة بنطاق وأهداف ما يمكن للمنشآت التجارية أن تتعهد به للإسهام في أعمال مجموعة العشرين ووضع توصيات سياساتية ذات صلة يتولى القطاع الخاص تنفيذها. وأسهم المكتب بفعالية في وضع خطة عمل مجموعة العشرين المتجددة لمكافحة الفساد (٢٠١٣-٢٠١٤)، التي تُعير اهتماما متزايدا للمجهودات الرامية إلى إشراك القطاع الخاص بمزيد من الفعالية ورحب بتوصيات فرقة العمل الآنفة الذكر في هذا الشأن.

٩- المساعدة في تيسير إشراك منظمات المجتمع المدني والوسط الأكاديمي ووسائط الإعلام وعامة الناس

٥١- في سنة ٢٠١٢، تواصلت الحملة المشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي شُنَّت في سنة ٢٠١١ احتفالاً باليوم الدولي لمكافحة الفساد تحت شعار "كافح

الفساد اليوم"، كمجهود للتشجيع على اتِّباع نهج متعدِّد القطاعات يشمل على الخصوص المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، وكذا وسائط الإعلام. وأتيحت مواد إعلامية جديدة لتحميلها من الموقع مجانا في جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. ونظَّمت الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والأفراد والمنظمات الدولية مناقشات وتظاهرات تربوية وثقافية ومسيرات وأنشطة وسائط الإعلام والوسائط التواصلية الاجتماعية لتسليط الضوء على مخاطر الفساد على البلدان والمواطنين. وتناولت المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة والمكتب عبر العالم الرسالة العالمية لمكافحة الفساد فكيَّفتها حسب الجماهير المحلية. ونُظِّمت تلك التظاهرات بدعم من المكتب في إسبانيا وأفغانستان وإندونيسيا وبنما وتايلند وتونس وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، على سبيل المثال.

٥٢- ولتدعيم قدرة المجتمع المدني على الإسهام في تنفيذ الاتفاقية وآليتها الاستعراضية، واصل المكتب عقد سلسلة من الدورات التدريبية، منظمة بالاشتراك مع التحالف المناصر للاتفاقية. وحضر ما يزيد على ٥٠ ممثلا لمنظمات المجتمع لمدني من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية حلقات العمل تلك في عام ٢٠١٢. وأعطى المكتب أيضا منحا صغيرة تسهيلاً لإشراك المجتمع المدني مع القطاع الخاص فيما يخص الاتفاقية وآليتها الاستعراضية، بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الواقعة في أفريقيا (كما أُعلن أثناء حلقة العمل في بريتوريا في آذار/مارس)، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٥٣- ونُظِّم أيضاً في ألبانيا تدريب نموذجي، يمكن تكراره في بلدان أخرى، عملت أثناءه ممثلات لمجموعات نسائية على استبانة عشر توصيات اعتبرن أنها مهمة لمعالجة أثر الفساد على المرأة بغية تقديمها إلى الحكومة. وعلاوة على ذلك، نفَّذت شبكةُ المكاتب الميدانية التابعة للمكتب في إندونيسيا والبرازيل مشاريعَ شاملة دعمت المجتمع المدني بنجاح بغية تمكينه من اتباع نهج شمولي في منع ومحاربة الفساد.

٥٤- وأحرز المكتب تقدُّما كبيرا على مدى السنة الماضية فيما يتعلق بإيجاد وتعميم موارد أكاديمية بشأن الفساد والاتفاقية. واستحدث المكتب دورة تعليمية أكاديمية بشأن الاتفاقية لفائدة الأجيال المقبلة من القادة التجاريين والشعبيين، كمدخلٍ يعرِّف الطلبة بقضية الفساد من المنظورَين الوطني والعالمي معاً وكوسيلة تُستشفّ بها التدابير التي يمكن للحكومات الوطنية أن تتخذها، مع استعمال الاتفاقية كإطارٍ. وستُجرَّب تلك الدورة في ١٥ مؤسسة أكاديمية في عام ٢٠١٣. وفي نطاق المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، استهلّ المكتب، بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة المحامين الدولية ومؤسسات أخرى ذات صلة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كشفاً حاسوبياً مباشراً للمواضيع يهدف إلى مساندة الأساتذة

والطلاّب المهتمين بتدريس ودراسة مسائل مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي على صعيد العالم. ويشتمل الكشف على ٦٠٠ مادة تعليمية لمكافحة الفساد، مثل المقالات الأكاديمية ومختصرات الدروس وورقات البحث والكتيبات العملية، مُهيكلة حسب ٢٠ موضوعا محوريا متعلقا بمكافحة الفساد، يحتضنها الموقع الشبكي تراك (الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد).

٥٥- وظلَّ المكتب يدعم حكومة بنما لإنشاء الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبي، التي دُشِّنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في مدينة بنما. وقد سبق أن استحدثت وأنجزت وحدات تدريبية مختلفة. كما أنَّ المكتب آزر دولا أخرى في جهودها الرامية إلى إنشاء أكاديميات لمكافحة الفساد.

٥٦- وأبرم المكتب اتفاق تعاونٍ مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، الكائنة في لاكسنبورغ بالنمسا، التي دعمها المكتب قبلئذٍ في مرحلتها التأسيسية. وقد قدَّم المكتب بانتظام عروضا موضوعية ضمن الأنشطة التدريبية لهذه الأكاديمية.

٥٧- وأطلق المكتب المبادرة لتشجيع التحلي بروح المسؤولية والالتزام بالطابع المهني في نشر التقارير الصحفية عن الفساد، استنادا إلى الاتفاقية، علما أنَّ هذه المبادرة تهدف إلى استحداث مواد عملية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع تدابير تسمح للصحفيين بالإبلاغ بمسؤوليةٍ ومهنيةٍ عن الفساد، بوسائل منها تقاسم المعلومات عن الممارسات الجيدة والتجارب الراهنة والأمثلة عن الحالات ذات الصلة. وقد أجري استعراض مكتبي أولي للتدابير والممارسات والتجارب القائمة والحالات الملموسة. وستُناقش نتائج هذا الاستعراض وتُتناول بمزيد من التفصيل في اجتماع دولي للخبراء يُزمع عقده في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٠- المساعدة التي ستُقدَّم، بما في ذلك كمتابعة للاستنتاجات والتوصيات الناجمة عن عملية الاستعراض

٥٨- من بين البلدان التي حدَّدت حتى الآن احتياجاتها التقنية أثناء عملية الاستعراض القُطري البلدانُ التالية: أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، وتيمور-ليتشي، والجبل الأسود، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وجورجيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وشيلي، والعراق، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكرواتيا، والكويت، والمغرب، ومنغوليا.

٥٩- وقد بدأ المكتب يوفِّر المساعدة التقنية، على الخصوص، في المناطق التي يغطيها المستشارون الإقليميون في مكافحة الفساد. ففي زمبابوي، مثلا، نُظِّمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بعثة لمساعدة الإدارة العليا في مفوضية زمبابوي لمكافحة الفساد وأصحاب المصلحة فيها على استعمال الاستعراض واستبانة الإجراءات ذات الأولوية في محاربة الفساد. ويجري تصميم خطة عمل ومعها نشاط له الأولوية (مخطط له في شباط/فبراير ٢٠١٣) لتقديم خدمات استشارية من أجل تصميم نظام لإدارة الحالات الإفرادية. وزيادةً على ذلك، وكنتيجة فورية، وقعَّت مفوضية زمبابوي لمكافحة الفساد ومؤسسة الشفافية الدولية مذكرة تفاهم من أجل التعاون على حماية الشهود وإعداد دراسات استقصائية للفساد. واشتغل المستشار الإقليمي لشرق أفريقيا أيضا على أنشطة المتابعة في أوغندا ورواندا. وفي أفغانستان، قيَّم المكتب الاحتياجات إلى المساعدة التقنية في سياق عملية الاستعراض الجارية واستبان الأولويات لمكافحة الفساد طيلة السنتين القادمتين. وفي جورجيا، حدَّد المكتب الأولويات لمكافحة الفساد من أجل برنامج جديد لمكافحة الفساد، آخذا في الحسبان الاستنتاجات بواسطة آلية الاستعراض، وعقد حلقة عمل لتنسيق صياغة استراتيجية وطنية. وفي العراق، أوجد المكتب أيضا مشروعا جديدا سيستجيب للاحتياجات المستبانة عند الاستعراض ويدعم الحكومة في الاصلاح التشريعي، وبناء قدرات المشرّعين، وتدابير إشراك المجتمع المدني ومكافحة غسل الأموال. وإضافةً إلى الأنشطة السالفة الذكر، يجري وضع برامج وطنية مناهضة للفساد لصالح عدة بلدان، منها مثلا إثيوبيا وجنوب السودان وفييت نام وكمبوديا وميانمار وموزامبيق.

جيم- أدوات المساعدة التقنية التي تيسِّر تقديم المساعدة على أرض الواقع

٦٠- ظلَّ المكتب يضع ويعمِّم أدلَّةً وكتيِّبات وأدوات أخرى تلبِّي احتياجات المعنيين بمكافحة الفساد بشأن جوانب وتحدِّياتٍ وسياساتٍ وممارساتٍ جيدة معيَّنة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

٦١- وقد أشير من قبل إلى الأدوات المستهدِفة للوسط الأكاديمي والقطاع الخاص وكذا الأدوات المتعلقة تحديداً بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات.

٦٢- وأضحت بوَّابة تراك، وهي المنبر المركزي لـ "الأدوات والموارد المعرفية في مجال مكافحة الفساد"، الذي استحدثه المكتب، تعمل بكامل طاقتها في عام ٢٠١٢. وبالفعل، وإلى جانب العمل المضطلع به لفائدة مكتبته القانونية، استهل المكتب عنصرا رئيسيا آخر من عناصر بوابة تراك، ألا وهو منتداه التعاوني الشبكي الذي يجمع بين المؤسسات الإقليمية أو

الدولية الشهيرة و مكافحي الفساد. ولبوَّابة تراك خاصّية رئيسية تتمثَّل في كونها فضاءً مشتركا يمكن للمستعملين في العالم بأسره التنقيب فيه عن المعارف التي تنتجها مؤسسات شريكة (التقارير والدراسات والورقات السياساتية والتقييمات والكتيِّبات وأدوات أخرى لمكافحي الفساد) ووصولهم إلى تلك المعارف. وهذه البوَّابة هي عبارة عن منتدى تعاوني يستطيع فيه المسجَّلون من مؤسسات شريكة ومعنيين بمكافحة الفساد (لا سيما أعضاء سلطات مكافحة الفساد والسلطات المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة والجهات المنسِّقة لاسترداد الموجودات) التواصل وتبادل المعلومات، وجدولة الأحداث والتآزر مباشرةً في إطار من التشارك في الممارسة. ووفقاً السجلات الداخلية، زار ١٠ ٠٠٠ شخص البوَّابة على الأقل مرة واحدة في عام ٢٠١٢.

٦٣- وتحتوي البوَّابة أيضاً على المكتبة القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي مستودع إلكتروني للتشريعات والاجتهادات القضائية واستراتيجيات مكافحة الفساد والبيانات المؤسسية المستمدَّة من ١٧٨ دولة. ففي عام ٢٠١٢، شرع في اتخاذ خطوات لصيانة وتحديث المكتبة القانونية بواسطة آلية استعراض الاتفاقية. وفي هذا المضمار، أُقرَّت البيانات الواردة في المكتبة القانونية، أو هي في طور الإقرار بالنسبة لعدد من البلدان، إمَّا عن طريق استعراضات مكتملة للاتفاقية أو بيانات رسمية مقدَّمة من الدول.

٦٤- وفي عام ٢٠١٢، تَشارَك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء تحليل مقارن بين الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاتفاقية، سيتمّ إقراره والاشتراك في نشره في عام ٢٠١٣. وستتيح هذه الأداة للبلدان التي صدَّقت على كلا الصكَّين التأكُّد من أنهما يُنفَّذان تنفيذا فعليا بمقارنة مقتضيات كل منها وتعزيز الآليات اللازمة لمنع وكشف الفساد وبزيادة التعاون الإقليمي.

٦٥- وفيما خلا الدراسة التي سبقت الإشارة إليها بشأن التلاعب بالمباريات والرهان غير القانوني/المخالف للأصول، والكتيِّب المتعلق بالإبلاغ المتحلِّي بالمسؤولية والمتَّسم بالمهنية المتعلق بالفساد والكتيب المتعلق بمنع الفساد في الأحداث العامة الكبرى، بدأ الاشتغال أيضا على منشور بشأن حقوق الإنسان والفساد مشترك بين المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سيصدر في عام ٢٠١٣ وعلى كتيِّب لتدريب المدرِّبين على مساءلة الشرطة والرقابة عليها ونزاهتها من المقرَّر صدوره في عام ٢٠١٣.

دال- التقييمات المبنية على الأدلة لأنماط الفساد وطرائقه

٦٦- وفَّر المكتب دعما متواصلا للبلدان في جهودها المبذولة لتقييم طبيعة ومدى الفساد.

٦٧- وجرَّب المكتب وأحكم وضع أدوات لجمع البيانات وطرائق تقييمية بشأن الفساد المضرّ بالناس؛ والفساد المؤثِّر في المنشآت التجارية والفساد المخلّ بالإدارة العمومية.

٦٨- وقد أُتيحت، في شكل ورقي وعلى الموقع الشبكي للمكتب، التقارير التحليلية الوطنية وكذلك التقرير التحليلي الإقليمي عن الفساد في منطقة البلقان التي أنجزت في عام ٢٠١١. فأمَّا التقارير الوطنية، فقد تُرجمت إلى اللغات الوطنية لبلدان المنطقة وعُرضت في مناسبات عامة في عواصم تلك البلدان في عام ٢٠١٢. وأمَّا التقرير الإقليمي الذي يشمل جميع البلدان السبعة التي تتألَّف منها منطقة البلقان الغربية، فقد عُرض في بروكسل في عام ٢٠١٢.

٦٩- وصيغ التقرير المعنون "الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق" ووُضع في صيغته النهائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وسيُنشر في عام ٢٠١٣.

٧٠- ويصف التقرير المعنون "الفساد في أفغانستان - الأنماط والاتجاهات الحديثة - موجز الاستنتاجات" حصيلة المتابعة الاستقصائية للفساد في أفغانستان في عام ٢٠١٢ (بعد تلك التي أُجريت في عام ٢٠٠٩)، وقد نُشر في عام ٢٠١٣.

٧١- واستناداً إلى استقصاءين سابقين للمنشآت التجارية (الاستقصاء الدولي للجرائم التجارية، ١٩٩٤-١٩٩٦، والاستقصاء الدولي للجرائم المرتكبة ضد المنشآت التجارية) ومنهجية الاستقصاءات الدولية الموحّدة للجريمة والفساد في المنشآت التجارية، المجرَّبة في عام ٢٠٠٦، أعدَّ المكتب استقصاء جديدا حول الجريمة والفساد المؤثِّرين في القطاع التجاري بالنسبة لمنطقة غرب البلقان في عام ٢٠١٢. ويتناول الاستقصاء الرشوة والفساد والاحتيال والابتزاز وأشكالا عديدة من الجريمة لها تأثير على التجارة والصناعة. وأجري استقصاء تجريبي والاستقصاء الكامل في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ وستتاح نتائج الاستقصاءين في عام ٢٠١٣.

٧٢- وواصل المكتب دعمه التقني للدول الأعضاء من أجل وضع إحصاءات للجريمة والعدالة الجنائية وأقام تعاوناً وثيقا مع مكاتب الإحصاء الوطنية و/أو وكالات مكافحة الفساد في أفغانستان وإندونيسيا والمكسيك ومنطقة البلقان الغربية. والمكتب، إذ يتعامل مع النظراء الوطنيين في إجراء استقصاءات الجريمة والإيذاء، يروِّج بفعالية للقدرات الوطنية على قياس الفساد والآثار التي تخلِّفها التدابير المكافحة له. كما أنَّ الأولوية تعطى، عند اختيار

الشركاء الوطنيين المنفذين لاستقصاء الفساد، لمكاتب الإحصاء الوطنية تعزيزاً لقدرتها على القيام مستقبلاً باستقصاءات مستقلة.

هاء- التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

٧٣- ظلَّ المكتب يروِّج للاتفاقية لدى منظمات وآليات أخرى على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي ويسهم إسهاماً موضوعياً بشأن المسائل المتعلقة بمنع ومحاربة الفساد لتسهيل إدراج تلك الجوانب في أنشطة كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتفادياً لازدواجية الجهود ولكي تتساند مشاريع وبرامج المساعدة التقنية في نتائجها، أوجد المكتب ونفَّذ أيضاً أنشطة مشتركة مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٧٤- ففي داخل المنظومة، اشتمل ذلك التنسيق على الشراكة مع البنك الدولي في المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (ستار) ومع مبادرة الاتفاق العالمي بالنسبة للأنشطة المتصلة بالقطاع الخاص. وفي إطار مذكّرة التفاهم التي وقَّعها المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استهلَّ كلٌّ من الكيانين مشروعا مشتركا لمكافحة الفساد لصالح منطقة المحيط الهادئ وكذا مشاريع عالمية منفصلة تتكامل بخطط عمل متوازية، تشمل شرق أفريقيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والجنوب الأفريقي، وكذا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٥- وفي نطاق مبادرة الشراكة من أجل معرفة مكافحة الفساد (باك)، شرع المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع دليل تدريبي لإخبار وتثقيف شركاء التنمية قصد التمكين من استعمال الاتفاقية على النحو التالي: كإطار يسمح للشركاء في التنمية بمسايرة أولويات المستفيدين في تعاونهم التقني معهم؛ وكمنبر للتحاور والتنسيق والمواءمة بين الشركاء في التنمية؛ وكأساس متين لزيادة تمكِّن البلدان المستفيدة من التعاون التقني؛ وكمرجعية متشاركة للرصد والتقييم وبالتالي كأساس للتحاسب من أجل التنفيذ الفعَّال للبرامج والمشاريع وسائر المبادرات الهادفة إلى منع ومحاربة الفساد. وسيستعمل هذا الدليل التدريبي في برامج التدريب الإقليمي على استعمال الاتفاقية لزيادة فعالية ووَقْع التعاون الإنمائي في مجالي مكافحة الفساد والحوكمة. وعُقدت دورة تدريبية تجريبية أولى في زمبابوي في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٧٦- ويشترك حاليا البرنامج الإنمائي والمكتب مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في إعداد حزمة تدريبية مشتركة بين الوكالات بشأن القيام، على المستوى الوطني، بدمج برمجة

مكافحة الفساد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتهدف الحزمة التدريبية إلى تمكين موظفي الأمم المتحدة من معالجة جوانب مكافحة الفساد ومساهمة جهود مكافحة الفساد قدر الإمكان في عمليات التنمية الوطنية في إطار التحاور مع البلدان الشريكة، وتطبيق نُهج ومبادئ برمجة مكافحة الفساد (مثلاً، إدراج مكافحة الفساد في العمل التحليلي والتحليل القُطري والقطاعات المختلفة وتقييم المداخل المناسبة لتنفيذ مبادرات مكافحة الفساد والدمج في استراتيجية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار الرصد). ويجري حاليا إعداد حزمة تدريبية لبرنامج تدريب المدرِّبين الأولي الذي سيجري في نيسان/أبريل ٢٠١٣ سيفضي إلى إعداد قائمة بالخبراء. ومن المزمع مواصلة التعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أثناء هذه العملية.

٧٧- ومن الشركاء في نطاق الأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة وأعضاء معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٨- أمَّا خارج منظمة الأمم المتحدة، فقد تَشارَك المكتب مع مجموعة العشرين والفريق العامل المعني بالفساد التابع لها قصد ترويج التصديق على الاتفاقية وتنفيذها؛ ومع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، بغية زيادة المساهمة الفعالة والفعلية لأجهزة مكافحة الفساد في عملية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي وفرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية (باء ٢٠) بشأن الأنشطة المتصلة بالقطاع الخاص؛ والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بشأن الأنشطة المعلقة بالوسط الأكاديمي؛ واللجنة الأولمبية الدولية بشأن الأنشطة المتعلقة بالفساد في مجال الرياضة والرهان غير القانوني ومع الإنتربول بشأن الأنشطة المتعلقة باسترداد الموجودات والتعاون الدولي.

٧٩- ونسَّق المكتب تنسيقاً وثيقاً مع آليات استعراض أخرى ذات صلة، ولا سيما مع آلية مجموعة الدول المناهضة للفساد، التابعة لمجلس أوروبا، وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد والفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨٠- وكان من بين الشركاء الدوليين والإقليميين الذين نُفِّذت معهم أنشطة في عام ٢٠١٢ فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال ورابطة المحامين الدولية، والمنظمة

الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ولجنة المساعدة الإنمائية، وفرقة عمل شبكة الحكم الرشيد لمكافحة الفساد التابعة للجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشبكة القضائية الأوروبية، ووحدة التعاون القضائي (اليوروجست)، ومصرف التنمية الآسيوي، والمبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وخاصة فرقة العمل المؤلفة من خبراء في شؤون مكافحة الفساد والشفافية التابعة لهذه الرابطة، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي. ويوجد شركاء من بين المنظمات الإقليمية منهم مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال.

واو- قاعدة بيانات خبراء مكافحة الفساد

٨١- عملاً بقرار المؤتمر ٤/٣، الذي يشجّع الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقِّعة عليها على الاهتداء إلى المعلومات ذات الصلة عن خبراء مكافحة الفساد، وخصوصا أولئك الذين لديهم خبرة في تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ الاتفاقية، وإبلاغ الأمانة بها، أنشئت قاعدة بيانات عن أكثر من ٢٠٠ خبير في مكافحة الفساد لتوفير المساعدة التقنية، وذلك تلبيةً لاحتياجات إلى المساعدة التقنية التي تستبينها الدول الأطراف. ويمكن للدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقِّعة عليها أن تقدِّم معلومات عن خبراء مكافحة الفساد الوطنيين عبر موقع المكتب الشبكي لإدراجها في قاعدة البيانات التي تسمح للدول أن تضيف أو تعدِّل حاسوبيا التفاصيل ذات الصلة بخبرائها. ولا يتسنّى إلاّ للأمانة الاطلاع على جميع المعلومات المقدّمة من خلال تلك الآلية، مما يضمن السرية. وتوفِّر قاعدة البيانات لمحة عامة عن مؤهِّلات الخبراء تتيح التعرُّف على مجالات خبرتهم وتصنيفها. كما أنَّ استدامة قاعدة البيانات الخاصة بخبراء مكافحة الفساد، على المدى البعيد، مرهونة بالتزام الدول الأطراف بتقديم معلومات دقيقة ومستكملة عن الخبراء المتاحين، مما يضمن أن تبقى قاعدة البيانات أداة مفيدة.